إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي
برنامج RHP للبنك الدولي نموذجا

الأستاذ: شوقي قاسمي

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر

الملخص :

أردنا التطرق في هذا المقال ولو باختصار شديد، إلى إشكالية عويصة تصنع جزء من حالة التدهور العام التي تطبع المجال الحضري في الجزائر، وما تخلفه من إفرازات متعددة التنوع ومتباينة التأثير في مسيرة التنمية المحلية، وذلك من خلال استعراض مرتكز على ثنائيتي واقع الحال السائد عمليا، كما تبرزه لنا الأرقام الرسمية والصيغ الاسمية من جهة، والسياق التاريخي لتطور مناهج التصدي التي تم الالتزام بها إلى غاية يومنا هذا.

résumé

Nous voulons aborder dans cet article, même si très brièvement, l'un des problèmes complexe qui fait partie de l'état de la détérioration général qui caractérise le champ urbain en Algérie, et qui engendre des sécrétions de diversité multiples et de différentes influences dans le processus de développement local, et ceci à travers un exposé basé sur la dualité de l'état de fait régnante dans la pratique comme nous le montre les chiffres officiels et les formules nominale d'une part, et le contexte historique des approches de l'affrontement qui a étés engager et appliquer à ce jour.

مقدمة:

أعطى التنامي المسجل وغير المتحكم فيه لظاهرة السكن الهش، وما شابه ذلك من تسميات كمنحى معاكس ذي تأثير سلبي على المديين القصير والبعيد في خط السير التنموي الذي تم إعتماده بعد الإستقلال، الدفع القوي والمبرر الكافي المؤسس قانونا لبروز جهود حثيثة ومتنوعة، هادفة إلى الإحاطة والتحكم في أثاره أولا، والساعية بعد ذلك لإنهائه بشكل أو بآخر ثانيا.

هذه الحلول، تعكس الوجه العام للسياسة الوطنية الموجهة لامتصاص هذا النمط من السكن، والمتأثرة في ظرف معين بمعطيات الساحة العالمية في نظرتها الإصلاحية، المكرسة لنمط معالجة مغاير شكلا ومضمونا لما جرى العمل به سابقا. فإلى أي مدى يمكن لهذه المقاربات المنتهجة من إعادة الاعتبار للحواضر الجزائرية، وإنزالها المكانة التي تستحق؟.

أولا: واقع السكن الهش في الجزائر

1. إشكالية مصطلح أم أزمة مفهوم:

لقد ظل مفهوم السكن الهش، يفتقد إلى صفة الإجماع حول معنى محدد وصالح لكل البيئات الاجتماعية، حيث شكلت نسبية المفهوم المعطى الصحيح للظاهرة، بشكل انعكس مباشرة على واقع التسمية المعتمدة حتى يومنا هذا. حيث تتداول في اللغتين العربية والفرنسية جملة من الاشتقاقات الاصطلاحية، والتي كثيرا ما تستخدم بشكل عشوائي للدلالة على نفس المعنى مثل: السكن العارض، الغير صحي، العشوائي، الأكواخ ... أو Habitat précaire، Habitat Vétuste، Spontané، Insalubre، Sous équipé، Tissu ancien... هذا الثراء في المسميات يعكس في نهاية المطاف الافتقاد إلى مرجعية معممة بين كل الفاعلين، ويجد مرجعيته في:

1. عمومية الظاهرة وسعة انتشارها، مما يضفي طابع الخصوصية السوسيوثقافية وتنوع التقاليد السكانية عليها. فهي من جهة سائدة في كل مجال، لكنها تصطبغ بصبغة خاصة بتلك البيئية فقط، لتتشابه بتالي مع غيرها وتختلف عنها في نفس الوقت، مكرسة في ذلك عدم وجود نمط عالمي واضح المعالم لأشكال الحرمان من المأوى، فتسمى بسكان المقابر في مصر، الصراريف في العراق، الدوار في المغرب، أحياء العشش في الكويت، مدينة الذكور في أبو ظبي، مدينة القوربي في تونس، والصناديق في السعودية، وأحياء الباسطي Busees في الهند، والبارايادا Barriadas في البيرو ...[1].

2. الثراء اللغوي الموجود في اللغة العربية، فهناك عدد هائل من المصطلحات التي يتم تداولها في هذا السياق، والتي تقوم على تطابق في المعنى مع تباين لفظي لما تم ذكره سلفا، ك: (أحياء الصفيح- أحياء القصدير)، (السكن الغير مخطط- الفوضوي)، (السكن اللاشرعي- الغير قانوني)، (الغير صحي- الموبوء)، ...

3. تطور هذه الظاهرة وعدم استقرارها على حال واحد، خاصة من ناحية المواد المستعملة في البناء، بعدما اتجهت غالبية المباني والمناطق ولاسيما تلك التي تأصل وجودها إلى اعتماد الهياكل الخراسانية والطوب في تشييد المباني، إلا أنها رديئة البناء ضعيفة المتانة، قبيحة المنظر، كما تفتقد إلى أدنى الشروط السلامة الصحية في توفير إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والطرق والنظم المؤمنة للتخلص من المخلفات الصلبة. مما أدى إلى تراجع مكانة الكثير من المسميات وبروز أخرى جديدة من شاكلة السكن الغير لائق أو السكن الهش... هذا الأخير الذي بات يجد له صدى واسع اليوم في حقول الممارسة العمرانية في الجزائر، وذلك كنتيجة في تقديرنا إلى مخلفات المراحل التنموية السابقة وما اقترن بها من اعتقاد سياسي-إداري بوجوب توحيد الأنماط السكنية، واختزال التصور العصري للعمران في المباني التي تستعمل فيها المواد الصلبة فقط والباقي يصنف ضمنيا في

دائرة المجالات التي تستوجب المعالجة. ومن أبرز التعاريف الواردة في هذا الشأن، نجد التمثل الخاص باعتباره:

1. مجمل المساكن التي لا يتوفر فيها الحد الأدنى من حيث الأمن والراحة لحياة أسرية لائقة [2].

2. هو عبارة عن بيوت من الأغصان والوسائل المسترجعة كالحديد الصلب القديم أو الدلاء، تقطنها فئات محرومة تعاني البطالة والجوع ولا تجد العمل في المدن.

3. أكواخ من الأغصان والصفائح البلاستيكية أو الإسمنتية، تفتقد إلى الماء الشرب والكهرباء والغاز وكذا قنوات الصرف الصحي، الطرق المعبدة، والتهرب من المحاسبة البلدية، تقوم على مساحات مختارة بدون ملاحظة، وبصورة معزولة في بداية المدن الكبرى[3].

هذا اللاتجانس السائد في ضبط مفهوم السكن الهش، نلمسه عمليا في تجربة تمويل البنك العالمي لمشاريع RHP بالجزائر، والموجهة لامتصاص هذا النمط من البناء. أين أبدى البنك العالمي تحفظه على بعض نماذج البناء المعتمدة أساسا على حجارة البناء والاسمنت المسلح، الصفائح الحديدية المموجة... لاعتبار أنها تخالف نماذج السكن السيئ الشائع إدراكها من قبل، مما أستوجب من السلطات الرسمية الجزائرية ممثلة بخبرائها، بذل جهود إضافية قصد إقناعهم بمحدودية الأنماط القائمة وتعاظم خطورتها، من خلال توضيح مدى افتقادها للمستلزمات الأولى للبناء كالأساسات والأعمدة، إلى جانب قنوات الصرف الصحي، الماء الشروب وغيرها من أبسط متطلبات الحياة، كما هو الحال في موقع سيدي حرب بعنابة وعدد من المواقع الأخرى.

2.من الظرفية إلى الاستدامة:

إن الحقيقة المسلم بها اليوم، هي أن السكن الهش يشكل من خلال مسيرة تطوره جزء من واقع مدننا وسمة مميزة لها، فإذا كانت الأرقام المتوفرة في أعقاب

استرجاع السيادة الوطنية تشير إلى أن نسبة السكن الهش تمثل 10,3% من مجموع الحظيرة الوطنية للسكن، فإن هذه النسبة شهدت تراجع متواصل منذ ذلك الحين، حيث بلغت 9,3% من المجموع العام للسكن في سنة 1977، ثم 6,4 % في سنة 1987، قبل أن تستقر في حدود 6,95 % في سنة 1998[4].

هذه الأرقام وإن كانت تعكس حقيقة الجهود المبذولة، خاصة من خلال سياسة الإسكان الحكومي، غير أنها لم تمكن من القضاء على الظاهرة بصفة نهائية، ففي الأرقام التي أوردتها بيانات وزارة السكن في سنة 2001 ، كشفت عن وجود مالا يقل عن 524 ألف سكن غير لائق، أي ما يعدل 9,95% من التركيب الكلي للحظيرة الوطنية للسكن حينها [5]، وهو ما يمثل أكثر من 20 % من حاجة الجزائر للسكن في ذات السنة. هذا التطور الجديد هو محصلة تداعيات المرحلة السابقة بشكل خاص، حيث تسبب تقلص ميزانية السكن في الموازنات المالية الكبرى للسلطات العمومية، والتأخر الذي لحق بعد ذلك بإنهاء الأشغال في العديد من الورشات، وفي أحيان أخرى توقفها بشكل نهائي، إلى تراجع كلي لعملية تسليم المساكن من جهة، ومن جهة أخرى تسبب في ازدياد تراكم الطلب أكثر على السكن، مما دفع بالأسر للّجوء إلى إمكانياتها الذاتية، وهذا باعتمادها على البناءات الغير قانونية، إلى جانب الدور البارز جدا الذي لعبه العامل الأمني في الفرار الإجباري لأكثر من 3.450 مليون/ ن، من القرى والأرياف صوب ضواحي المدن والتجمعات الحضرية[6].

هذه الحركية الإجتماعية كانت لها عدة إنعكاسات سريعة ومؤثرة، في كيفية توسع مجالات وحدود مدننا الشمالية منها والداخلية، وبروز ظاهرة التمايز الاجتماعي بين بيئتين سكنيتين داخل نفس المجال الحضري، بما يكرس صحة الاعتقاد بتجاوز إشكالية السكن الهش للجانب الفيزيقي للمباني إلى الجانب الاجتماعي. حيث ظهر تقسيم المجال إلى:

أ. مجال مقنن ورسمي: من خلال حيازة عقود الملكية العقارية، وتغطية هذه المجالات بمخططات شغل الأراضي **POS**. وهذا المجال يعكس وجود نوعا من الإستقرار النفسي، الذي يبدو بموجبه قاطنيه الدائمين كسكان أصليين، يصطلح عليهم في القاموس الإجتماعي المحلي "بأولاد البلاد".

ب. مجال لاشرعي: ويبدو حكرا على الدخلاء والنازحين ومن أزارهم من هامشيين وذوي الدخل المحدود، ممن يطلهم وصف الغرباء. ويرتبط هذا المجال عادة في المخيال الاجتماعي بفكرة اللأمن، التي غذاها فشل كل محاولات التسيير العمراني والأمني والتأطير الإداري لها، وتحولها إلى أوكار للفارين من العدالة ومتحدي سلطة القانون.

3.التصنيف والخصائص

1. التصنيف: كثيرة هي الإجتهادات التي حاولت ضبط تصنيف معين للسكن الهش، تبعا للخصوصية الموجودة في كل مجتمع محلي وتبعا للمعايير المستعملة في كل حالة، على نحو ما هو معتمد في هذه المقالة والذي يعد خصوصية جزائرية محضة، أفرزتها النتائج التي تضمنتها الدراسة المسحية لـ 18 مدينة في الجزائر، وذلك سواء على صعيد الأصناف الموجودة التي تم فيها مراعاة معايير الطبيعة الفيزيائية للمبنى أو النتائج الرقمية المحصلة والظاهرة في الجدول رقم (01).

أ. الخيم: وهي ملاجئ من النسيج الجيد الذي يمكن حمله وتركيبه على عناصر معدنية أو خشبية.

ب. المغارات: وهي تجاويف طبيعية أو صناعية مهيأة ومسكونة من طرف عائلة أو أكثر.

ج. القوربي: ويعد من الناحية اللغوية مصطلح خاص استثناءا بالجـزائر وتـونس. تتسم بنيته المورفولوجية إجمالا بالجدران الطوب وخليط الصلصال خارجيا والأرضيات ترابية داخليا.

د. براك وبراك مجمعة: وهي ملاجئ مسبقة الصنع مركبة من عناصر مسترجعة مثل: الصفائح المعدنية، الألياف الإسمنتية، الألواح المضغوطة ...

و. بناء صلب وبناء صلب مجمع: وهو ذو تركيبة معقدة وممزوجة عشوائيا من مختلف المعادن الآتية من الاسترجاع والمواد التقليدية المفتقدة لأدنى هيكلة، إلى جانب غياب الروابط الهيدروليكية الضرورية في مثل هذه الحالات [7].

ويعد الصنفان الأخيران أرقى أصناف السكن الهش على الرغم من افتقادهما للقواعد السليمة والأساسية للبناء، كما أن اللجوء إلى السكن الصلب يعكس نوع من الإرادة السكانية الرامية إلى الإقامة الدائمة في هذه المجالات، من خلال العمل المستمر على إدخال التحسينات والتعديلات الملائمة على هذه البيانات. وتتيح الأرقام المتوفرة في الجدول التالي فرصة التمييز بين الأنماط وآخر حسب أولوية الاستعمال وحسب الفترات الزمنية المتعاقبة بعد الإستقلال.

الجدول (01): يعبر عن نسبة تغير هيكلة المباني الهشة بمجال الدراسة إلى حجمها الكلي بالجزائر

النمط / الفترة	بناء صلب مجمع	بناء صلب	قوربي	براك مجمعة	مغارات + خيم
قبل 1963	35,83	46,15	31,58	28,89	54,00
1966 - 63	5,28	4,80	6,22	3,70	3,00

21,00	35,56	44,50	31,25	29,54	1977 - 67
9,00	14,07	11,52	9,62	17,40	1980 - 78
13,00	17,78	7,18	8,18	11,95	بعد1980
100 %	100 %	100 %	100 %	% 100	المجموع

(Source: Habitat précaire en milieu urbain en Algérie, Ce.NEAP, Alger, 1984, p64)

ويعود هذا التباين في إستعمالات السكن الهش بين مختلف العائلات الجزائرية، إلى نوعية وإمكانية مواد البناء التي تتيحها البيئات المحلية محل الإستقطاب، فالإقامة بقرب المناطق الصناعية يختلف عن عملية التموقع في مناطق أخرى، وبالدرجة أقل الإمكانيات المادية للعائلات في حد ذاتها المتباينة بين فئة إجتماعية وأخرى.

2. **الخصائص**: واستعنا في تطوير هذه النقطة بآخر دراسة وطنية أنجزت، والتي تعود إلى منتصف الثمانينات ولا تزال نتائجها انعكاسا حقيقيا للواقع السائد اليوم في هذه التجمعات، لا سيما من حيث:

1) **طبيعة المفهوم**: وعلى عكس ما كان يعتقد سابقا، لم يعد مأوى للفئات المعوزة والمتدنية من المجتمع، بل توسع مفهوم الإقامة بهذه المناطق ليشمل مختلف الفئات الإجتماعية: إطارات سامية ومتوسطة إلى جانب المعلمين والتجار حرفيين...الخ، وبنسبة متفاوتة من فئة لأخرى.

2) **موضع التموقع**: أين تتمركز الغالبية العظمى منها دائما بالدرجة الأولى في المحيط الخارجي للمدينة أكثر من داخلها، على جوار المناطق الصناعية، سفوح الجبال، والمناطق الأثرية...

3) **التهرب القانوني**: الوضع الغير قانوني لهذه العائلات والذي تفتقد بموجبه إلى عقود ملكية أو إستغلال لمجالات الإقامة، والتي عادة ما تكون تابعة للجماعات المحلية بنسبة 87% من الأراضي والباقي في حيازة الخواص، لا يترتب عليه بشكل أو بآخر أي التزام اتجاه المصالح المعنية.

4) **أما عن وسائل البناء**: وهنا يتم الإعتماد في الغالب على الإمكانيات الجاهزة للإستغلال التي تتيحها البيئات المحلية، ويبدو أن التحول اليوم في إستعمال تراكيب البناء يشكل نقطة أساسية في فهم نفسية وسوسيولوجية هذه التجمعات.

5) **استغلال الوسائل الجماعية**: يكشف لنا عن استفادة حوالي 8% من التجمعات العشوائية من الكهرباء، واستمرار الاستهلاك اليومي لمياه الينابيع والأنهار والسواقي المنتشرة بجوار هذه المستوطنات، في حين نجد أن 40% من العائلات قامت بتركيب قنوات صرف المياه القذرة، و32% من المستعملين مازالت تعتمد على الصب المباشر في الجداول والأنهار[8].

وغالبا، ما تكون عمليات الإستفادة من هذه التجهيزات عملية غير شرعية أخرى، تضاف إلى العملية الأولى المتعلقة بوضع اليد واستغلال الأراضي للإقامة، بناءاً على مبادرات جماعية تمليها المصلحة المشتركة لمستعملي هذا النوع من المجال، بشكل يعرض أصحابه إلى مخاطر كبيرة من شاكلة الصواعق الكهربائية، وتداخل مجاري الصرف الصحي وشبكة مياه الشرب، كنتيجة منطقية للاستغلال الغير المدروس.

ثانيا. الاستراتيجيات الوطنية لامتصاص السكن الهش

I. المرحلة الأولى: 1962 - 1977: وهي تمتد من الإستقلال إلى ما بعد منتصف السبعينات، وتكتسي هذه المرحلة في بداياتها خصوصية على مختلف لأصعدة: فسياسيا سادت الإظطرابات واللإستقرار الأمني، أما إقتصاديا فقد إتسم الوضع بالعجز الواضح في الخزينة العمومية في حين شكلت ظواهر الفقر والتشرد والنزوح الريفي...الإطار العام للحياة الاجتماعية. ورغم ذلك فقد شكل السكن القصديري بصيغته الهشة انشغال حقيقي للسلطة السياسية سواء في ميثاق طرابلس سنة 1961 أو في ميثاق الجزائر سنة 1964 نظرا لما كان يمثله من تشويه للمدن وإهدار للكرامة الإنسانية[9]، وهو ما كان يتنافى مع المبادئ الأساسية التي أعلنتها الدولة الجزائرية الحديثة والتي أكدت على البعد الإجتماعي في ظل التوجه الاشتراكي.

كما أن هذين الميثاقين لم يتضمنا أية إشارة حول الآليات الواجب إتباعها في كيفية التعامل مع هذه الظاهرة حيث إكتفيا بتشديد المطالبة والإسراع في إيجاد حلول المتعلقة بهذا الموضوع. أما عمليا فقد ترجم هذا الاهتمام فيما بعد من خلال القانون الصادر في 18 يناير 1967 الداعي إلى "هدم وإزالة كل المباني التي تشيد بدون رخصة قبلية وتعاد الأماكن إلى حالتها الطبيعية" [10]. وهو ما أضفى الغطاء القانوني وفسح المجال للقيام بعدة عمليات تدخل مكنت من هدم 1200 سكن قصديري، غير أنها لم تنتهج سبلا إضافية للحد من إنتشارها في مناطق أخرى جديدة، في إطار الواقع الحضري المتسم حينها بـ:

1. التأخر في تبني سياسة واضحة للسكن بعد الإستقلال، حيث راهنت الجزائر كثيرا على التوقعات التي تشير إلى قدرة الحظيرة السكنية الموروثة عن الأوربيين لتغطية حاجة السكن إلى غاية سنة 1969.

2. مخططات التنمية الشاملة التي لم تكن كذلك وإقتصرت فقط على الشق الإقتصادي كأولوية مطلقة، حيث لم تتجاوز حصة السكن في:

- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) حدود 2,75% .

- المخطط الرباعي الثاني (1970-1973) بلغت 5% [11].

3. الخطاب الإيديولوجي في الفترة من 1966 - 1977 كان لا يتوان في الإعلان عن برمجة 100 ألف سكن سنويا، في حين لم يكن ينجز سوى 25 ألف سكن فقط[12]، رغم الزحف السكاني الكبير خاصة بعد إيقاف الهجرة الخارجية في سنة 1973 ومحدودية النتائج التي أفضى إليها مشروع الألف قرية اشتراكية. هذه المعالجة لملف السكن الهش كشفت النقاب عن عدد من التناقضات التي تحكم محاور السياسة الوطنية العامة، حيث نسجل:

➢ **أولا**. اللاتكامل بين سياسة التصنيع والسياسة السكنية من ناحية وبين سياسة محاربة السكن الهش وسياسة التخطيط العمراني من ناحية أخرى.

ثانيـا. عدم الانسجام والتطابق بين برامج كل من الخطاب الإيديولوجي والواقع الاجتماعي المتفاعل سلبا أو إيجابا بتداعيات هذا التوجه، مما يوحي بأن سياسة محاربة السكن الهش لم تحتل صدارة الأولويات العملية للسلطة السياسية، والتي كانت تبدي رغبة جامحة لتحقيق تنمية اقتصادية والتحرر من كل تبعية للخارج، لذلك سخرت كامل طاقاتها للاستثمار المنتج على حساب الاستثمار الاجتماعي، بشكل تأكد في ميثاق سنة 1975 "حيث طرح السكن الهش بشكل ثانوي وعابر"[13].

II. المرحلـة الثانيـة: 1978 - 1989 : وهي المرحلة الموالية وتمتد حتى نهاية الثمانينات عرفت نية صريحة للقيادة السياسية الجديدة في التخلص من هذا الإشكال بصورة نهائية، من خلال إعادة هيكلة القطاع السكن في سنة 1980 وإعداد برنامج وطني لإزالة وامتصاص السكنات القديمة والغير صحية، لكنه بقي برنامج نظري ولم يعرف طريقه للتنفيذ ليعاد في سنة 1982 بعث فكرة دراسة جديدة لإعادة هيكلة وتجديد هذه التجمعات من السكن الهش [14]، لكن تحقيق ذلك لم يكن متناسبا مع النظرة الشمولية المتحكمة في صناعة القرار المحلي، والقائمة على ربط العمران بالسياسة الاقتصادية للدولة

خاصة من حيث المداخيل المالية المجهزة لهذا القطاع، حيث أدى الانهيار الاقتصادي الذي عرفته البلاد في هذه المرحلة إلى التخلي عن هذه المشاريع، التي لم تعد ضمن جدول الأولويات القصيرة المدى كما حصل في ميثاق سنة 1986، حيث "غابت إشكالية السكن الهش تماما" [15]، رغم الإجراءات التي سبقت ذلك من خلال التعديلات الجديدة التي أدرجت على سياسة السكن، إذ قامت الدولة بإدماج البناء الغير الشرعي والفوضوي ضمن النسيج الحضري المعبر عنه في التزامات قانون سنة 1985 [16]، بالإضافة إلى إعادة الإسكان التدريجي للأهالي المقيمين في الأحياء المتداعية والقديمة في مناطق سكنية جديدة، وذلك عبر تسخير ما نسبته 10% من مجموع المساكن المدرجة في كل دورة توزيعية، لسكان الأكواخ القصديرية باعتبارهم أكثر استحقاقا وضررا [17].

هذا الوضع الطارئ أدى إلى إختزال سياسة محاربة السكن الهش طيلة النصف الثاني من عشرية الثمانينات في بعض الحملات الظرفية والسريعة، حيث شهدت هذه المرحلة أكبر حجم من عمليات التدخل الخاصة بالتهديم وترحيل السكان إلى مناطقهم الأصلية، والتي أوكلت مهمة تسييرها إلى رؤساء الجماعات المحلية وبدون وجود أي نوع من الدراسات المسبقة. وتبقى إحدى أهم وأبرز هذه الحملات، تلك التي نفذت بمدينة الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1985-1985، حيث تم نقل 46.3% من جملة 170411 من قاطني بالعشوائيات نحو ولايتهم الأصلية، وهذا بدون الأخذ بعين الاعتبار بأن فئة كبيرة من النازحين كانوا يمثلون الجيل الثاني المولود بالعاصمة، وكذلك تم ترحيلهم بدون مراعاة مدى جاهزية ولاياتهم الأصلية واستعدادها لاستقبالهم أو إيوائهم وتوفير مناصب عمل لهم. في حين غادر 9.6% العاصمة بمحض إرادتهم، في حين أبقي على 29.8% آخرين، وأحيل 14.2% من العائلات التي لم يفصل في مصيرها بعد، على مراكز العبور والتي تم تأسيسها لأول مرة كإجراء تكميلي، تم تقنينه على مستوى الولايات الكبرى بشكل خاص

وصورة مؤقتة[18]. لكن المؤقت سيدوم وتترتب عليه عدة مضاعفات سلبية فيما بعد كإستمرار تجدد سكان هذه المناطق بعد إزالتها في المرة الأولى وفي مواقع أقل أهمية من سابقتها.

III. المرحلة الثالثة: ما بعد سنة 1990: وتمثل تقريبا عشرية التسعينات إلى يومنا هذا، وعرفت هي الأخرى وضوح وجدية العزم السياسي في معالجة هذه الظاهرة بالشكل اللائق، حيث سجلنا نوع من النضج والعقلانية على مستوى الخطاب الرسمي من خلال الصرامة المعلنة على ضرورة التكيف مع المستجدات وأساليب التعامل مع الواقع الإجتماعي المعتمدة في الساحة الدولية والتي نجحت في مناطق عدة من العالم الثالث.

هذا التحول في المفاهيم الأساسية للخطاب الرسمي، كان إعلان غير مباشر عن فشل ومحدودية نتائج الحلول الثابتة التي شكلت محور أساسي في المرحلة السالفة الذكر، حيث ترجمت هذه الإرادة في الإجراءات العملية السريعة المتخذة، بدءا من مراجعة خاصة للسياسة المتبعة طوال السنوات السابقة، ثم إعادة هيكلة قطاع السكن بغية انتهاج سبل جديدة لإنتاج السكن والتحكم في ظاهرة السكن الهش من خلال النصوص المتبناة بعد سنة 1990 إلى جانب الإعلان عن الشروع في تطبيق الإستراتيجية الجديدة للسكن (1996-2000) [19] ، والتي تم في ضوئها إعلان انسحاب الدولة، وتخليها بشكل رسمي عن أدوراها الكلاسيكية في الإشراف والإنتاج والرقابة... والاكتفاء بدور المنظم فقط، محدثة بذلك القطيعة مع التجربة الوطنية السابقة المتضمنة أساسا العمليات الثقيلة.

هذا التعديل في أسلوب تدخل الدولة أستوجب استحداث آليات وهيئات مؤسساتية لملأ الفراغ الذي سيتركه انسحاب الدولة، حيث تم إعادة صياغة أنظمة الإنتاج من خلال استحداث صيغ التمويل البنكي، ومراجعة

المساعدات العمومية المخصصة للسكن، إضافة إلى تبني أنماط جديدة من البناء تطوري- تساهمي، وتنويع الشركاء الأجانب والمحليين ...

وعلى صعيد المؤسسات وهياكل التسيير تم تأسيس عدة هيئات حديثة لم تكن موجودة من قبل، ك: الصندوق الوطني للسكن CNL، الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره ADAL... وإعادة إدماج أخرى قديمة مثل الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP...

ويبقى الشيء الأكثر إيجابية في السياسة المتبعة في هذه المرحلة، والتي يندرج فيها برنامج السكن التطوري الممول من طرف البنك العالمي، والذي سوف نتطرق إليه في العنصر اللاحق، هو الجانب المتعلق بالتشريع الحضري حيث خطت الجزائر خطوة هامة، فبعدما كانت الأحكام الخاصة بتخطيط المدن والتعمير موزعة على عدد كبير من القوانين المتفرقة كقانون البلدية، أصبحت منذ بداية التسعينات تنحصر فقط في القانون الخاص بالتهيئة والتعمير لسنة 1991.

هذا الاستعراض الموجز لتفاصيل السياسة الوطنية لمحاربة السكن الهش مكننا أن نخلص في الأخير إلى أن:

1) ضخامة الجهود المبذولة طيلة أكثر من 30 سنة، لم تكلل بعد بالقضاء على تلك الجزيرات السوداء المنتشرة في كل المدن الجزائرية.

2) عمليات التدخل كانت تتم بصفة عشوائية وظرفية، أي تفتقد للإطار والصبغة العلمية. وبالتالي ظلت ضحية الإرادة السياسية لا لتوجيهات الخبراء والمهتمين.

3) عملية القضاء على الأسباب الحقيقية غير موجودة، أما القضاء على النتائج فهو جزئي وظرفي، من خلال إستهداف وضعيات معينة ومؤقتة، وهو ما يعجل بطرح وتكرار نفس المشكل على فترات زمنية متقاربة أو متباعدة، من خلال

تجمعات صغيرة فردية وجماعية سرعان ما تتكاثر وتعيد توقيع نفس الوضع السابق.

4) أما الحديث عن القضاء النهائي على السكن الهش الموجود، بصفة حقيقية وفعالة فسيبقى دائما رهين إمكانية وجود سياسة حضرية، واضحة ومتكاملة مع السياسات الأخرى وممارسة ميدانيا.

ثالثا. برنامج RHP للبنك العالمي

I. الإطار العام لـ RHP (Résorption de l'habitat précaire)

1. تعريفه: هو برنامج استثماري محدد بـثلاث سنوات بقيمة 120 مليون دولار- أي ما يعادل حوالي 5,500 مليون دينار- ممول من البنك العالمي للإنشـاء والتـعمير، بموجب الإتفاق الممضى مع الحكومة الجزائرية بواشنطن في 9 يوليو 1998. مخصص لامتصاص السكن الغير لائق وتوفير ما يقارب 15000 سكن تطوري (Evolutive) بمواصفات مقبولة وخدمات هيكلية مناسبة، تساهم الدولة فيه بـ 70 % من التكلفة العامة و30% الباقية على عاتق المستفيدين[20].

والدلالة الاجتماعية للمشروع تتجاوز حدود التمويل المالي العادي والبسيط، المخصص للهياكل المادية وإنشاء مساكن تطورية فقط، إلى حتمية إدراج البعد الاجتماعي-الاقتصادي كعامل أساسي في التفاصيل الخاصة بالمشروع العمراني، بما يمكن من إدماج كلي للسكان الهامشيين في حياة المجتمعات المحلية عن طريق التحسين النوعي والكمي للجانبين الفيزيائي والإجتماعي، اللذان يشكلان في نتائج عدة دراسات وجهان لعملة واحدة من حيث آثارهما ونتائجهما المتبادلة في عمليات التكيف والإستجابة لمتطلبات المجال الحضري المبرمج لمباشرة التدخل عليه.

ويتزامن هذا المشروع كتجربة أولى تمت بين الجزائر والبنك العالمي بعد مشوار ماراطوني من المفاوضات الشاقة مع إستمرارية الجهد الوطني الموجه لنفس

الغرض، حيث تم الإعلان في سنة 2002 عن تبني المنهج العام لهذه التجارب في مختلف المشاريع الموجهة لإمتصاص السكن الهش بدون استثناء.

وتقوم البنية الأساسية للمشروع في بعدها الهندسي المادي على إنشاء خلية قاعدية أولية لكل عائلة تتضمن غرفة، مطبخ وحمام...وهذا على مساحة متوسطة بين 80 م^2 إلى 150م^2 بحيث تتمتع هذه الخلية بقابلية التوسع الأفقي والعمودي تبعا لاحتياجات وإمكانيات المستفيد [21].

إذن فهو يشكل في النهاية فكرة مستحدثة تكرس محاولة لإصلاح المدن من الداخل وبالجهود الذاتية، بدلا من الحلول السريعة والسهلة القائمة على مواجهة هذا الوضع من الخارج بإنشاء مدن جديدة أو ما شابه ذلك.

مخطط 1: يوضح كيفية تنفيذ مشاريع RHP

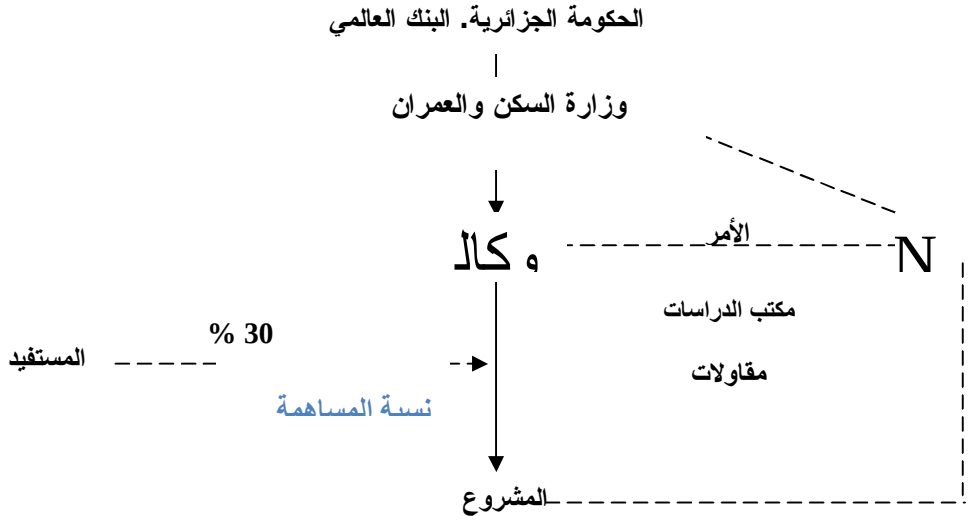

Rapport sur le programme RHP, Ministère de l'Habitat, Alger, Novembre 1996, p 54.

(Source: Ministère de L'Habitat, Programme de résorption de l'habitat precaire: elements de mise en œuvre, Alger, Décembre 1996, P 54)

2. توزعه المجالي: المتفحص لخارطة توزع مشاريع RHP في الجزائر سيلاحظ من دون أدنى شك أنه قد إستهدف تنفيذ عمليات نموذجية ضمن إثنتا عشر ولاية بالقطر الوطني والمتمركزة أساسا بالشريط الشمالي وبتوزع متفاوت بين الجهات الثلاث للبلاد: شرق، غرب، ووسط. وعني المشروع كمرحلة أولى بالأربع حواضر كبرى: عنابة، قسنطينة، وهران، العاصمة ليشمل في مرحلة ثانية عدد من الولايات الأخرى. ويبدو أن هذا الانتقاء لم يكن من باب الصدفة، وإنما أملته الإعتبارات الآتية:

أ. إعطاء مبدأ الأولوية لكبريات المدن، والتي تشهد ضخامة وتدهور النسيج العمراني فيها، في محاولة للتخفيف من حدة الضغط الذي تمثله هذه المجالات العشوائية. "فمدينة وهران مثلا والتي تنيف عن 100 ألف نسمة، بعد أن عرفت سنة 1987 إحدى عشر تجمعا عشوائيا جديدا، استقطبت هذه المواقع الحضرية اللاشرعية فيما بعد، ما يناهز عن 15% من مجموع السكان [(22)].

ب. الكثير من ملفات الاستفادة لم تستكمل الشروط القانونية والنموذجية المتفق عليها في دفتر الشروط، مما أدى إلى إسقاطها وتجاهلها بشكل نهائي.

ج. تأخر عدد من الولايات في تقديم ملفات الإستفادة في حدود الآجال المتفق عليها، بفعل عدم الجدية والبيروقراطية الإدارية على غرار مدينة بسكرة.

د. بعض الملفات كانت تستهدف إعتماد الأنسجة الحضرية القديمة (الأنوية الأصلية)، التي تحتاج إلى عمليات ترميم وهو ما يتعارض مع مفهوم السكن الهش.

4. محـاوره: وهي الركائز الأساسية التي يتم الحرص على إستيفائها في مجال التدخل بشكل متوازن:

أ. التحسين الحضري: وهو عنصر بالغ الأهمية في صياغة ورسم الملامح الرئيسية للمجتمع المحلي الجديد. يعكس في العادة الهيكل المادي الخاص بالسكن والحي، البنية التحتية الضرورية، الاستخدامات الممكنة للأراضي... من خلال تغطية المجال بمخطط شغل الأراضي POS.

وهذا النوع من التحسين يعد ضروري في هذه المناطق، التي تكون معرضة لأخطار: الفيضانات، هبوط وانزلاق الأرضيات، الأمراض الخطيرة المتأتية من تداخل قنوات الصرف الصحي وشبكات الإمداد بمياه الشرب... أكثر من غيرها، وذلك من خلال قدرة النواحي السكنية -حسب عدة دراسات- على خلق فرص اندماج حقيقي ضمن المجال الحضري، وتبنى الأنماط والسلوكات الحضرية المتداولة ضمن البيئة المجالية [23].

ب. التحسين الاجتماعي-اقتصادي: ويتم من خلال المحافظة على أنماط التنظيم والتركيب الإجتماعي القائم داخل هذه الأحياء، فالتخطيط والتموقع العشوائي لهذه المجالات يقابله بناء إجتماعي مخطط وغير خاضع للصدفة، لأن النشوء الحر لهذه المناطق يتيح للعائلات إختيار مناطق الإقامة بناءا على ظروفها ومكانتها الاجتماعية. فالتفاعل الاجتماعي الحاصل في مجمل الأحيان، لا يخرج عن نطاق علاقات القرابة الواسعة أو التكتلات العرقية والعشائرية أو حتى العلاقات الانتقائية، القادرة على توفير سبل من المساعدات المتبادلة بين الأهالي، وتحقيق تأهيل مناسب لعملية إندماج السكان الهامشيين في المجال الحضري.

ج. تعديل الوضعية القانونية: وتعني تقنين وضعية الملكية العقارية، والترخيص باستغلال الحيازة المجالية السكنية أو غيرها بصورة مشروعة.

وأهمية هذا النوع من الإجراءات تكمن في الجوانب السيكولوجية بدرجة كبيرة، فمتى شعر المستعملون بالأمن والإطمئنان إزاء مآل مصيرهم النهائي، وزوال المخاطر المتعلقة بعمليات الطرد والترحيل الإجباري... فإن دوافع تحسين المسكن ستنمو بصورة سريعة [24]، فليس هناك تبرير لتقاعس الساكن في إتمام بقية مستلزمات الإصلاح، طالما أنها لا تتم في فراغ أو بدون جدوى، فهو المعني والمستفيد الأول والأخير بهذا التحسين. لتبقى هذه الإجراءات الثلاثة مجتمعة تشكل عمل تمهيدي أولي، للقضاء على حالة العزل مع النسيج الإجتماعي الأصلي المحيط بهذه المواقع، ثم يعاد ترتيب العلاقة الناشئة على أساس عملية إدماج الموقع ضمن المجال الكلي بشكل طبيعي، وخاصة إذا ما توفرت فرص وإمكانيات نشاط إقتصادي تقليدي أو استثماري للسكان، مما يتيح إمكانيات حقيقية للحراك الاجتماعي، وبالتالي الخروج من النطاقات المغلقة التي تفرضها هذه البيئات الإجتماعية عادة.

II. الإطار التنظيمي لـ RHP

1. مبادئــه

1. ضرورة إعتماد أفضل السبل قصد توزيع الأراضي للبناء والإعلانات العمومية المخصصة للسكن، وذلك حتى يتسنى لها تركيز كل جهودها وإهتمامها للعائلات ذات الدخل المادي الضعيف.

2. امتصاص السكن الغير قانوني بمختلف أشكاله وهذا حسب النظرة العامة للسلم الحضري للسكن اللائق، وهنا تكون مختلف مساعدات الدولة المباشرة أو الغير مباشرة موجهة للعائلات الأكثر حرمانا.

3. إدخال مبادئ مشاركة الأفراد المعنيين في إنجاز مشروعات تهدف إلى تحسين ظروف سكناتهم، كأن تأخذ الدولة على عاتقها مسؤولية إنجاز بعض عناصر المشروع وأن تتخذ هذه المساهمة أشكالا أخرى.

4. الإنسحاب التدريجي للدولة من إنجاز السكنات الإجتماعية التطورية أو التامة، مع تشجيع البناء الذاتي بمنح أراضي مجهزة للبناء، على أن تتبع هي الأخرى أي الدولة ميكانيزمات فعالة لتقديم الإعلانات التقنية والمادية للمستفيدين.

5. الأخذ بعين الاعتبار الانشغالات البيئية، وهذا للمحافظة على الوسط الطبيعي وحماية صحة الأفراد، وكذا ضمان ودعم أسس التطور الدائم [25].

2. مراحلـه: ويمكن تلخيصها في ثلاث مراحل مترابطة فيما بينها على النحو التالي:

أ. المرحلـة I: تعد مرحلة التعريف، وتتضمن إحصاء وتحديد القائمة الإسمية للعائلات القاطنة بمواقع التدخل، من أجل إنجاز ما يسمى بالوضعية التكوينية الشرعية والرمزية للمجموعات المستفيدة، وكذا تحميلهم مسؤولية مراقبة الإنجازات الأولية.

ب. المرحلـة II: وهي مرحلة الفهرسة لما قبل المشروع، وتعتبر مرحلة أكثر تقنية لإنجاز الدراسات والتهيئة المادية والحضرية للمدن، وتحضير الوثائق المالية، وتوفير التغطية السوسيولوجية اللازمة للمعماريين، والقيام بعمليات إستشارة عريضة للعائلات حول كيفية التنفيذ...

ج. المرحلـة III: وتعتبر مرحلة التنفيذ الحقيقية للعملية بمشاركة الأهالي وجمعيات الأحياء، وكافة الفاعلين الاجتماعيين المعنيين من قريب أو من بعيد بهذه العمليات [26].

هذه المراحل الثلاث تعتبر معطى دائم في عملية التدخل على مستوى أي موقع لذلك ينبغي إستيفائها بشكل تام، ولا يمكن تجاوز مرحلة معينة أو المرور من

مرحلة لمرحلة أخرى إلا بالشكل الذي طرحت به. وكثيرا ما تؤدي التبعات والعراقيل التي تظهر في مرحلة معينة إلى التأثير في التي تليها بشكل يتناسب مع حجم العقبات المطروحة. إضافة إلى أن البعد السوسيولوجي يسجل حضوره في كل المراحل، كميزة أساسية بصورة غير معهودة في المشاريع الكلاسيكية.

3. أنواعـــه: يتضمن برنامج امتصاص السكن الهش (**RHP**) ثلاثة أصناف من المشاريع الجزئية (Sous Projet) والتي يمكن تنفيذها في المواقع المختارة بصورة منفردة أو مجتمعة.

أ. إعادة الهيكلة: وتعني إعادة الإعتبار للإطار المبني من خلال تثبيت الأسر المعنية في مكان تواجدها مع العمل على التحسين الفيزيائي للمجال، بإدخال وتوفير التجهيزات القاعدية الضرورية: مياه شرب، كهرباء، غاز،...وتشجيع السكان على هدم البراكات القائمة وتجديدها، لكن في هذه الحالة يجب توفير مراكز إستقبال لهذه الأخيرة قبل الشروع في عملية التدخل.

والقراءة السوسيولوجية هنا تشير إلى أن هذا النمط هو أصعب أنواع التدخلات المعتمدة على الإطلاق، لأن التدخل سوف يتم كذلك ومن زاوية أخرى على النسيج السوسيوثقافي القائم بهذه التجمعات والذي ينبغي المحافظة عليه بشكل جدي وتدعيمه.

ب.**إعادة إسكان**: وهو يعالج مواقع ذات مساكن أو مباني لا تمثل أي شرط للحياة العادية، من خلال هدم كلي أو جزئي للأكواخ المستهدفة ونقل العائلات والجماعات الاجتماعية المعنية للإقامة في سكنات اجتماعية منتهية الإنجاز أو تطورية [27]، مما يستوجب توفر مصادر تمويلية هامة كمستلزم لهذا الإجراء.

ج. **مشاريع المواقع الاحتياطية**: وهو إجراء وقائي بالدرجة الأولى ضد أي بروز مفاجئ أو إحتلال للأراضي مرة أخرى، ويبدوا هذا الخيار كجزء مهم في أي عملية تدخل على مستوى المناطق ذات المساحات الشاسعة، والتي تسمح ببقاء فائض عقاري شاغر معرض لمخاطر الاستغلال بصورة غير مشروعة خاصة

بالنسبة لدول العالم الـثالث، حيث تتخذ عملية الإستيلاء صور تحدي علني في ظل غياب سلطة رقابة وتدخل فعالة، كما أن نجاح عملية الإستيلاء الأول من طرف بعض الجماعات سيجلب بصورة آلية مزيدا من الإحتلال والتوسع.

وقد عرفت مشاريع RHP في الجزائر تباين على مستوى ترتيب أولويات كل من أنواع وأحجام التدخلات المنجزة من موقع لأخرى، كما تبرزه النتائج الإحصائية الظاهرة في الجدول رقم (02).

الجدول رقم(02): يوضح الحجم العددي لعمليات التدخل المنفذة في إطار برنامج **RHP** إلى غاية 2001/06/30

الولايات	عدد المشاريع	نوع التدخل			المجموع
		إعادة إسكان	إعادة هيكلة	مواقع احتياطية	
عنابة	03	1500	39	284	1823
قسنطينة	03	490	1537	464	2491
تيبازة	02	55	907	59	1021
البليدة	05	17	23	383	423
وهران	05	833	4893	476	6202
المدية	02	1115	68	40	1223
مسيلة	04	561	2426	631	3654
تبسة	05	964	454	126	1544
قالمة	07	1433	626	221	2280
سكيكدة	03	499	10	174	683
المجموع	39	7467	11019	2858	21344

(Source: SAFAR-ZITOUN Madani, Rapport d'évaluation à mi-parcours du volet Socio-économique, Alger, Décembre 2001, P)

4. **الفئات الاجتماعية المستهدفة**: إن الغرض الذي وجه له المشروع، يجعل من فرص الاستفادة منه عملية مرخصة لفئات اجتماعية معينة ومحددة بدقة، وهي:

- السكان المقيمين في الأحياء القصديرية الحضرية.
- مناطق السكن الحضرية الغير مؤهلة.
- السكان ذوي الدخل الضعيف.

وهي الفئات الاجتماعية التي يستوجب فيها الإقامة بداخل مواقع التدخل كشرط لا مناص منه [28]. كما يتيح المشروع لعدد محدود من العائلات المعدومة الدخل والقاطنة بالمجال المعني إمكانية الاستفادة من دعم المصالح المحلية، لتغطية أقساط المساهمة المالية المعنية بها.

III. **التقييم الفني لـ RHP**: خلصت عملية التقويم الرسمية التقريبية والغير كاملة من طرف المقررين في الجزائر، حول الديناميكية المعلنة في إطار برنامج RHPممول من البنك العالمي، إلى اعتبار البرنامج غير ناجح في خطوطه العريضة التي تم المراهنة عنها، حيث تم ذكر عدد كبير من الحجج لأجل تبرير وإقناع المتعاملين بحقيقة هذا الفشل، كإعتباره:

1. يتقدم بطريقة سيئة وبسيطة.

2. نسخة مستحدثة للأحياء القصديرية لكن بطريقة منظمة وقانونية.

3. المعالجة المعتمدة داخل الأحياء تشجع على تكوين متجدد للظاهرة مرات أخرى.

4. ويبقى الفشل الكبير المشار إليه يكمن في العجز على دفع السكان لتمويل مساكنهم [29]، وتحملهم جانب من المسؤولية التي تقتضيه هذه العمليات.

هذا التقييم يدفعنا إلى طرح السؤال التالي، هل حالة الفشل المعلن عنها تعود إلى البرنامج في حد ذاته؟ أما إلى الأطر والآليات التي اعتمدت في

تسييره؟. فمحدودية النتائج العملية المستخلصة لا ينبغي فصلها عن السياق العام الذي تم فيه RHP:

1. فالعمر الزمني للتجربة كان قصير.

2. شكل فرصة ثمينة للجزائر لمعالجة السكن الهش في ظروفها الصعبة السابقة.

3. محدودية الخبرة الوطنية في التعامل مع مثل هذه البرامج، حيث تشكل هذه المشاريع سابقة في ثقافة التسيير الجماعي لملف السكن في الجزائر. أما النصف الثاني من الحقيقة، فهو خاص بنوعية وحجم المشاكل والعراقيل التي شهدها برنامج في ظرف ثلاثة سنوات، سواء من حيث:

1. غياب التكفل من طرف السلطات المحلية APC بالمنازل والأشخاص، وإهمال مبدأ إعادة إسكان المعنيين وفقا للمعطيات الإبتدائية، وهذا العائق الإداري كثيرا ما يقف حاجزا في وجه السبل المثلى لسير كافة مشاريع التنمية، بشكل يزيد في تدهور علاقات الثقة بين المسير والسكان.

2. تلاعبات مكاتب الهندسة المعمارية والعمرانية بنماذج الدراسات المعتمدة وكيفية تحضيرها، لاسيما تلك المتعلقة بإعداد الجوانب السوسيوإقتصادية منها [30]، وهو ما يتعارض مع مضامين دفتر الشروط ونصوص الاتفاقية المبرمة بين كل الأطراف، وتكرس في مقابل ذلك منطق بعض المصالح والفئات، لافتعال العراقيل عن وعي أو عن غير وعي بهدف إفراغ المشروع من محتواه الحقيقي، ومن ثمة إلغائه في وقت لاحق. لذلك فإن نعد إيجابية RHP في طبيعة المبادئ والمنهجية العلاجية التي اعتمدت كرهان غير مسبوق من قبل في عدد من عمليات التدخل الغير منتهية لحد الآن، الأمر الذي يجعل من مبررات الفشل تعكس إرادة سياسية -أكثر منها فنية- جانحة إلى تبني خيار معين والعودة نحو سابق ممارسة، من خلال الرهان على جاهزية الموارد المالية العمومية لبعث واعتماد مشاريع وبرامج سكن اجتماعي ايجاري ضخمة، موجهة لإزالة هده المناطق نهائيا وتخصيص الجيوب العقارية

المسترجعة لبرامج المنفعة العمومية. حيث تم في هذا الصدد رصد برنامج إجمالي ب 194 ألف سكن لإيواء قاطني العشوائيات، 30 ألف سكن منه مخصصة لولاية الجزائر استثناءا، في مقابل 164 ألف سكن موزعة على باقي أقاليم التراب الوطني [31].

وهو ما يؤسس لاعتقاد جازم مؤداه، أن الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال، لم يكن لها الإطلاع الكافي ودراية تامة باستراتيجيات التسيير الحضري وحركة العمران العصري، فهي متمسكة بالجانب السياسي فقط، مما جعل المدن تسقط في الفوضى ويصيبها خلل الأداء، رغم بعض المحاولات الشاذة والغير مجدية للإصلاح بين الفينة والأخرى، فالسياسة العمرانية في الجزائر لم تعرف أي تحركات في قطاع التنمية الحضرية خاصة في مجال السكن.

الخاتمة: إن الحسم المطلق في دلالة النتائج النهائية التي خلص إليها برنامج RHP للبنك الدولي، كما توحي به الأرقام والقراءات الرسمية، لا يعد معيارا ذو مصداقية لا يجادل في شرعيتها ونجاعتها الميدانية، إلا عند إقرانه بحجم الثمن الاجتماعي الذي يقدم كمقابل في كل مرة، يتم فيها الرهان على نوعية الأساليب والآليات المعتمدة في عمليات المعالجة السابقة، والتي بقيت عاجزة عن إدراك الدوافع والمبررات الحقيقة الباعثة لهذه الظاهرة، والتعاطي فقط مع الظاهر من الوضع بعمليات تجميلية لا ترقى لدحرها نهائيا، لتشكل بذلك هذه الحلول جزء أساسي في ضمان استمرارية تكرار هذه الأرقام، بنسق تصاعدي في نفس المجالات السابقة أو أخرى أسوأ منها، في ظل اتسامها بالسطحية في فهم حقيقة أبعاد وميكانيزمات هذه الظاهرة، القائمة على قوة عوامل الجذب والطرد.

❖ الهوامش والمراجع

(1) عبد القادر لقصير، أحياء الصفيح، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص 10.

(2) "الجزائر عاصمة القرن 21"، محافظة الجزائر الكبرى، الجزائر، 1988 ص 155.

(3) BELAADI Brahim, "Le bidonville**:** Histoire d'un concept", **Revue des Sciences Humaines**, N1, Université Mohamed Khider Biskra, Algérie, Novembre 2001, pp 211-212.

(4) كغوش سامية، سياسة التمليك والتأجير المتبعة في الجزائر: مزايا، عيوب ومواعظ، **مجلة الباحث الاجتماعي** العدد 06، قسنطينة، أفريل 2004، ص 100.

(5) كغوش سامية، المرجع السابق، ص 100.

(6) حسين خريف، **المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 129.

(7) "Habitat précaire en milieu urbain en Algérie", Ce.NEAP, Alger, 1984, P 68 .

(8) Ibid, p 11.

(9) SAFAR-ZITOUN Madani, **Stratégies Patrimoniales et urbanisation: Alger 1962-1992**, Ed l'Harmattan, Paris, 1996, P 155.

(10) الجريدة الرسمية رقم 34، 14 أوت 1985، ص 1118.

(11) طهراوي فاطمة، "التحولات المورفولوجية والوظيفية للسكن، وآثارها على المحيط العمراني في الجزائر: حالة مدينة وهران"، **مجلة إنسانيات**، العدد 5، CRASC، وهران، الجزائر، أوت 1998، ص 10.

(12) تيجاني بشير، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 57.

(13) SAFAR - ZITOUN Madani, op.cit ,P 155.

(14) Rapport sur le programme RHP",1996, op.cit, p 12.

(15) SAFAR - ZITOUN Madani, op.cit ,P 155.

(16) بوخلوف محمد، **التحضر**، دار الأمة للطباعة والنشر،الجزائر، 2001، ص244.

(17) مزهود الصادق، **أزمة السكن في ضوء المجال الحضري**، دار النور الهادف، الجزائر، 1995، ص 228.

(18) بوخلوف محمد، المرجع السابق، ص 225.

(19) "Rapport sur le programme RHP",1996, op.cit, p 4.

(20) SAFAR - ZITOUNI Madani," Le Programme de résorption de l'habitat précaire financé, Par la Banque mondiale en Algérie: Les chemins tortueux ou vertueux de la Participation", Colloque international: **Quel habitat pour demain ? Les pratiques émergentes pour les plus démunis**, Casablanca, Maroc, Juin 2002, p1.

(21) "Rapport sur le programme RHP", 1996, op. cit, p 30.

(22) BENDJELID Abed, "La fragmentation de l'espace urbaine d'Oran: Mécanismes, acteurs et aménagement urbain", **Revue Insaniyat**, N5, CRASC, Oran, Algérie, Mai 1998, p 65.

(23) كوريا تشارلز، **الشكل الجديد لمدن العالم الثالث**، ترجمة محمد بن حسين، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص 91.

(24) كوريا تشارلز، المرجع السابق، ص 94.

(25) "Rapport sur le programme RHP",1996, op.cit, p 3.

(26) "Le recensement l'étude socio-économique: Le plan de réinstallation", Ministère de l'Habitat, Alger, Du 21.24 Novembre 1999, p 89.

(27) "Manuel de procédures socio-économique", 2000, op.cit, p 9.

(28) Ibid, p 6.

(29) SAFAR-ZITOUNI Madani, Le Programme de résorption de l'habitat précaire financé par la banque mondiale en Algérie: Les chemins tortueux ou vertu de la participation?, Colloque international: Quel habitat émergentes pour les plus démunis, op.cit, p2.

(30) Ibid, p 6.

(31) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **بيان مجلس الوزراء**، يوليو 2008، ص 2.